

10 ريبالات سعر كيس الأسمنت أحد شروط التصدير

السعودية تعزم استئناف تصدير الأسمنت والحديد



مصانع الأسمنت تكبدت خسائر بسبب منع التصدير

تكدت شركات الأسمنت خسائر تصل إلى نحو 300 مليون ريال تشكل أرباحاً تحققها الشركات السعودية تعتبر من الميزة النسبية واستغلال الطاقة التي تتوفر في المملكة، مشيراً إلى أن الصادرات السعودية تأثرت كثيراً بعد منع التصدير والذي يعتبر من أهم الصادرات السعودية. يشار إلى أن مصنع أسمنت الشمال بدأ ببيع إنتاجه من الأسمنت بسعر 8.5 ريبالات للكيس الواحد، متأثراً بآزمة منع تصدير الأسمنت وكانت دراسات جدوى إنشاء المصنع تعتمد على التصدير لسوق العراق والأردني باعتبارها أقرب الأسواق إليه نظراً لمحدودية الطلب في السوق الشمالي على الأسمنت ووجود فائض إنتاج يزيد عن حاجة المنطقة التي يوجد بها نحو 3 مصانع اسمنت.

الأسمنت على الرغم من أنها لم تغير أسعارها منذ 30 عاماً حيث لم يزد سعر بيع المصنع عن 12.5 - 13 ريبالات كحد أقصى.

وتابع الرشيد على الرغم من وقف التصدير ووجود فائض في الأسمنت فإن الأسعار لا تزال كما هي ولم يطرأ عليها أي تغيير في السوق المحلي سواء الخرسانة الجاهزة أو بيع أكياس الأسمنت التي تباع في الوقت الحالي بسعر 14 ريبالات للكيس الواحد، مشيراً إلى أن تدخلات وزارة التجارة أذرت على ربحية الشركات التي لا يمكن لها تقديم منتجاتها بأقل من سعر التكلفة.

وقال الرشيد إن الحكومة هيأت البيئة المناسبة للشركات للتنافس من خلال منح التراخيص الخاصة بالأسمنت، مشيراً إلى أن هذا التنافس

المحور الاقتصادي

ذكرت تقارير صحافية أن وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية تنتظر الموافقة على قرار يقضي باستئناف التصدير لشركات الأسمنت والحديد للتصدير ومواد البناء، مشرطة أن يكون السماح محصوراً على الشركات نفسها.

واعتبرت وزارة التجارة والصناعة أن بيع طن الأسمنت بسعر 200 ريال أي 10 ريبالات للكيس هو ورقة العبور التي تمكن شركات الأسمنت من التصدير، وهو ما يعني فعلياً أن الشركات لن تفكر بالتصدير إلا بعد حصول فائض في أسواق السعودية المحلية وتهاوت الأسعار إلى أقل من 10 ريبالات.

وتكدت مصانع الأسمنت خسائر في نتائجها المالية بسبب منع التصدير، وتكدس الإنتاج. إن إنتاج المصانع يبلغ 46 مليون طن سنوياً، بينما حاجة السوق السعودي لا تتجاوز «28» مليوناً، ومنع تصدير الباقي أدى إلى خسائر لدى شركات الأسمنت.

وحسب ما نقلته جريدة الرياض السعودية، أن وزارة التجارة السعودية ستمنح رخص التصدير وفق الضوابط التالية: التأكد من سد احتياجات السوق المحلي وكفاية المعروض، التأكد من وجود مخزون استراتيجي من الأسمنت لا يقل عن 8 في المئة من الإنتاج السنوي لكل مصنع وهو ما يعادل استهلاك المملكة لمدة شهر لسد الاحتياج الوطني في فترات النقص الطارئ، التأكد من عدم وجود تواطؤ بين المنتجين سواء على أساس السعري أو التوزيع الجغرافي بما يتنافى مع المنافسة الشريفة، استقرار الأسعار في السوق المحلي وأن يكون سعر البيع بالنسبة للأسمنت تسليم المصنع 200 ريال للطن أو 10 ريبالات للكيس كحد أعلى، أن يكون التصدير مقصوراً على المصانع فقط،

وتنقلت جريدة الرياض عن المدير العام لشركة إسمنت اليمامة جهاد الرشيد قوله: «إن مبادئ التجارة العالمية التي تعتبر السعودية أحد أعضائها تمنع الحكومات من التدخل في الأسعار بل إن الأخيرة يحددها السوق من خلال العرض والطلب». وتساءل عن استهداف شركات

ازدياد صعوبة حصول الشركات

الألمانية على قروض من البنوك

أظهر استطلاع للرأي بين 4000 شركة ألمانية ازدياد صعوبة حصول الشركات في ألمانيا على قروض من البنوك بسبب تداعيات أزمة أسواق المال العالمية. وذكر معهد إيفو للأبحاث الاقتصادية أمس (الجمعة) في مدينة ميونيخ أن نحو ثلث الشركات المستطلع رأيها انتقدت بشدة ازدياد تحفظ البنوك الألمانية في منح القروض.

وقال رئيس المعهد هانز فيرنر سين: «لقد اشتكت الشركات الكبيرة على وجه الخصوص من تشديد قواعد منح القروض من قبل البنوك، وأضاف أن «نسبة الشكوى بين الشركات الكبيرة ارتفعت إلى 40 في المئة».

وعلى رغم ذلك رفض رئيس المعهد وصف الموقف بأنه «أزمة في منح القروض» واعتبرها بمثابة ارتفاع «لعقبة منح القروض».

مجلس الشيوخ الألماني

يقر حزمة التحفيز الاقتصادي

أقر مجلس الشيوخ الألماني أمس (الجمعة) حزمة إجراءات حكومية مزمعة لتعزيز أكبر اقتصاد في أوروبا. ويهدد ذلك الطريق أمام بدء تنفيذ أغلب الإجراءات في أول يناير/ كانون الثاني.

وتقول الحكومة إن الحزمة تكلف 31 مليار يورو (39.64 مليار دولار) على مدى عامين.

وأعدت حكومة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الخطة استجابة لتوقعات بأن ألمانيا ربما تواجه أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الأزمة المالية العالمية.

ودخلت الحكومة الاتحادية في خلاف مع الولايات الألمانية الـ16 بشأن تفاصيل تمويل الحزمة وهو ما مهد بتأجيل الموافقة على الإجراءات لكن الطرفين توصلا إلى اتفاق في اللحظات الأخيرة.

وفي خطوة أخرى لتخفيف آثار التباطؤ الاقتصادي أقر مجلس النواب الألماني في وقت سابق خطأً لخفض الضرائب على الأجور - التي تستخدم لتمويل التأمين من البطالة - إلى 3 في المئة من إجمالي المرتب من بداية 2009 بدلاً عن 3.3 في المئة.

ولا يزال يتعين أن يوقع الرئيس الألماني على القانون الذي يتضمن الإجراءات الرئيسية في حزمة التحفيز الاقتصادي لكن هذا إجراء شكلي.

براون يحث البنوك على نقل تخفيضات

الفائدة إلى أصحاب المساكن

حث رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون البنوك أمس (الجمعة) على تموير تخفيضات الفائدة التي أجراها بنك إنجلترا المركزي إلى أصحاب المساكن. وقال براون: «إن حكومته ستستخذ خطوات لخفض سعر الإقراض بين البنوك».

وأضاف براون لشبكة تلفزيون «جي.إم.تي.في»، «ستتخذ إجراءات لمحاولة خفض أسعار الفائدة بين البنوك... ويجب على البنوك حقاً أن تمرر تخفيضات أسعار الفائدة... وستنحدر إلى البنوك ثانية».

وخفض بنك إنجلترا أسعار الفائدة نقطة مئوية كاملة إلى 2 في المئة أدنى مستويات لها منذ العام 1951 يوم أمس الأول.

ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي

لليابان إلى أكثر من تريليون دولار

أعلنت وزارة المالية اليابانية أمس (الجمعة) وصول احتياطي النقد الأجنبي لليابان إلى أكثر من تريليون دولار بنهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي للمرة الأولى منذ 4 أشهر بفضل زيادة قيمة سندات الخزنة الأميركية.

بلغ احتياطي النقد الأجنبي لليابان في نهاية الشهر الماضي تريليون دولار بزيادة قدرها 25.14 مليار دولار عن أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

تمتلك اليابان ثاني أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في العالم بعد الصين. ساعدت الزيادة في أسعار سندات الخزنة الأميركية في تعويض النقص الناتج عن انخفاض قيمة الأصول المقيمة باليورو على خلفية تراجع قيمة العملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى.

يتكون احتياطي النقد الأجنبي لليابان من الأوراق المالية الأجنبية والودائع بالعملات الأجنبية واحتياطي اليابان لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة لديه والذهب.

تراجع الأسهم اليابانية في ختام

التعاملات بورصة طوكيو

أنهت الأسهم اليابانية تعاملات أمس (الجمعة) في بورصة طوكيو للأوراق المالية بتراجع طفيف للغاية على خلفية المخاوف من تدهور أوضاع سوق العمل الأميركية تراجع مؤشر نيكبي القياسي بمقدار 6.73 نقطة أي بنسبة 0.08 في المئة تقريباً ليصل لـ 7919.51 نقطة.

في الوقت نفسه تراجع مؤشر تويكس للأسهم الممتازة في طوكيو اليوم بمقدار 2.86 نقطة أي بنسبة 0.36 في المئة إلى 786.02 نقطة.

وفي أسواق العملة تراجع الدولار أمام الين وسجل في تعاملات الظهيرة 92.45 92.50 -92.79 - ين مقابل 92.79 - 92.80 ين أمس الأول.

في حين ارتفع اليورو أمام الدولار مسجلاً 1.2757 - 1.2762 دولار مقابل 1.2653 - 1.2655 دولار أمس الأول.

وفاة رئيس بنك يوليوس بير

ثالث أكبر بنوك سويسرا

أكد بنك يوليوس بير ثالث أكبر بنوك سويسرا في بيان له أمس (الجمعة) وفاة رئيس البنك ألكس فيدمر ليلة الأربعاء/ الخميس عن عمر يناهز الـ 121 وخمسين عاماً.

ولم يذكر البيان أي تفاصيل حول أسباب الوفاة المفاجئة واكتفى المتحدث جان بيلينسكي بالقول إن البنك قرر عدم التحدث عن ملامسات الوفاة مراعاة لخصوصيات رئيس البنك الراحل.

كما أكد بيلينسكي على أنه لا توجد علاقة بين هذه النهاية المأساوية لفيدمر وبين ظروف عمله كرئيس للبنك.

يذكر أن خبر وفاة فيدمر أثار تكهنات داخل الدوائر المصرفية والبورصة السويسرية بحدوث مشاكل محتملة سببها سببها البنك بسبب رحيل فيدمر الذي كان حتى آخر حياته شغلة نشاط في إدارة شؤون هذا البنك الذي يحتل المرتبة الثالثة بين أكبر البنوك السويسرية.

خصصنا 20 مليار دولار

الصين وأميركا تتعهدان بدعم التجارة في ظل الأزمة الاقتصادية

نوفمبر/ تشرين الثاني، دعت مجموعة الدول العشرين الناشئة والمتطورة إلى إنجازها قبل نهاية 2008.

وإن كانت الأزمة الاقتصادية العالمية تصدرت الحوار الاقتصادي والاستراتيجي، إلا أن الطرفين بحثا أيضاً مسائل ثنائية مثل سعر صرف العملة الصينية ولاسيما على الدولار، ووقعا اتفاقات شراكة في مجال البيئة والطاقة النظيفة واتفقا على اعتماد الصين إجراءات جديدة لفتح نظامها المالي مثل السماح للمصارف الأجنبية العاملة في الصين من الوصول إلى سوق السندات بين المصارف.

غير أن الاجتماعات انتهت من دون أن يعرف ما إذا كان الحوار الذي بدأه الرئيسان جورج بوش وهو جينتاو العام 2006 سيستمر مع تسلل الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما السلطة، وهو لم يعلن حتى الآن موقفاً بشأن مواصلته.

وقال وانغ كيشان: «نأمل في مواصلة حوار عملي وصداق مع الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة».

وقال: «إن البلدين تمكنا خلال السنوات الثلاثين الماضية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة (...) من زيادة تلاقح المصالح بينهما وأصبحا متراطين».

من جهته أكد بولسون أن «العلاقات الصينية الأميركية ستبقى في غايبة الأهمية بالنسبة لاقتصادينا وللاقتصاد العالمي».



الصين وأميركا ترضان الإجراءات الحمائية (رويترز)

«إن قيام نظام تجاري تعدي مفتوح وعادل أمر يشجع التنمية السليمة للاقتصاد العالمي وسيكون في مصلحة الجميع».

وقال خلال مؤتمر صحافي مشترك مع بولسون: «نعتقد بأنه في مواجهة التحديات الحالية، علينا أن نلغى حزم للحماية ونشجع على استئناف سريع لمفاوضات الدوحة».

تحقيقاً تقدم كبير قبل نهاية هذه السنة». وانتهت المفاوضات الأخيرة في إطار دورة الدوحة في يوليو/ تموز إلى فشل وفي منتصف

النمو العالمي وأوضحت وزارة الخزنة أن أزمة التمويل التجاري يمكن أن «تعيق بشكل فوري الإنتاج الاقتصادي والتوظيف من خلال خفض التدفق التجاري والحد من التمويل لسلع التجهيز الضرورية لنمو الاقتصاد العالمي».

وفي سياق المساعي لتحرير المبادلات التجارية، دعا الطرفان مراراً خلال اجتماعاتهما التي استمرت يومين إلى إنهاء دورة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

وقال نائب رئيس الوزراء الصيني وانغ كيشان:

■ بكين - اف ب

تعهدت الصين والولايات المتحدة الجمعة بدعم التجارة من خلال تخصيص 20 مليار دولار لذلك ورفضت أي إجراءات حمائية في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، خلال آخر محادثات رفيعة المستوى تجري بين البلدين قبل انتهاء ولاية جورج بوش.

وقال وزير الخزنة الأميركي هنري بولسون في ختام الدورة الخامسة من «الحوار الاقتصادي الاستراتيجي» الثنائي: «إن العمول الحمائية تزداد في حقبات التباطؤ (...) لقد كررنا التزامنا بمكافحة الحمائية لأن من مصلحة شعبينا قيام تجارة واستثمارات مفتوحة».

وسعياً منهما لتسهيل المبادلات التجارية في ظل الأزمة المالية الحالية، قررت بكين وواشنطن أن يرصد مصرفهما المعنيان بالاستيراد والتصدير مبلغاً إضافياً من الاعتمادات التجارية قدره 20 مليار دولار تؤمن المؤسسة الأميركية 12 ملياراً منها والمؤسسة الصينية 8 مليارات، بهدف دعم حركة التصدير إلى الأسواق الناشئة.

وقال بولسون إن الولايات المتحدة والصين تتوقعان أن «تؤدي هذه الجهود إلى تمويل إجمالي للصادرات يصل إلى 38 مليار دولار في السنة» إذ ستشجع على خطوط مائلة.

ويرى الطرفان أن هذه الإجراءات الجديدة تدعم

الاقتصاد الأميركي يفقد 533 ألف وظيفة في نوفمبر

340 ألف وظيفة.

وجرى أيضاً تعديل خسائر الوظائف في أكتوبر لتظهر استقطاع 320 ألف وظيفة بدلاً من 240 ألفاً في التقرير السابق في حين جرى تعديل خسائر سبتمبر/ أيلول إلى 403 آلاف من 284 ألفاً.

ويعني هذا فقدان 199 ألف وظيفة إضافية في سبتمبر وأكتوبر عن التقديرات السابقة وأن إجمالي الخفض في القطاعات غير الزراعة بالولايات المتحدة عن الأشهر الثلاثة الأخيرة يبلغ 1.256 مليون ونحو مليونين منذ مطلع العام.

وخفضت قطاعات الخدمات وحدها 370 ألف وظيفة في نوفمبر في أعقاب خسارة 153 ألف وظيفة الشهر السابق.

وقال مسئول بوزارة العمل إن أسبوع العمل تراجع إلى 33.5 ساعة وهو الأقصر منذ بدء رصد البيانات عام 1964. ودعا الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما إلى اتخاذ إجراءات

■ واشنطن - رويترز

أظهرت بيانات حكومية أمس (الجمعة) خفض أرباب العمل الأميركيين 533 ألف وظيفة في نوفمبر/ تشرين الثاني وهو أضعف أداء على مدى 34 عاماً مع زروح سوق العمل الأميركية تحت وطأة عبء الركود المتفاقم.

وقالت وزارة العمل الأميركية إن معدل البطالة ارتفع إلى 6.7 في المئة الشهر الماضي في أعلى قراءة له منذ عام 1993 وذلك مقارنة مع 6.5 في المئة في أكتوبر/ تشرين الأول إثر خسائر واسعة النطاق في مختلف قطاعات الصناعة الرئيسية بالبلاد.

وخسائر الوظائف في نوفمبر هي الأعنف منذ ديسمبر/ كانون الأول 1974 عندما ضاع 602 ألف وظيفة وقد جاءت أسوأ بكثير من توقعات محللين استطلعت رويترز آراءهم والذين تكهنوا بفض

«عاجلة» لمساعدة الأميركيين على إيجاد عمل وتحفيز الاقتصاد.

وذلك إثر نشر أرقام مقلقة أظهرت ارتفاع البطالة إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من 15 عاماً.

وقال أوباما في بيان «لا علاج سريعاً أو سهلاً لهذه الأزمة التي نمت منذ سنوات عدة، وهذا سيقام الوضع ولا شك قبل أن يبدأ بالتحسن».

وأضاف «لكن حان الوقت للتحرك بتصميم وبشكل عاجل لإعادة الناس إلى العمل وتنشيط اقتصادنا».

وقال أوباما أيضاً «إن الـ 533 ألف وظيفة التي فقدت الشهر الماضي، تشكل أسوأ خسائر في قطاع العمل منذ 34 عاماً، وتمثل أكثر من انعكاس للأزمة الاقتصادية التي نواجهها».

وأضاف إن خسارة كل وظيفة من هذه الوظائف تمثل أزمة شخصية لعائلة في مكان ما في الولايات المتحدة.